

أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني للفترة (1990-2015)

د. أحمد سالم الخزعلي

أستاذ مساعد

د. غازي عبد المجيد الرقيبات

أستاذ مشارك

قسم التمويل والمصارف
كلية إدارة المال والأعمال
جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف وإيضاح مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الأردنية وبيان أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الأردني وتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والعملات الأجنبية باستخدام عدة متغيرات مستقلة وهي (الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني والين الياباني والمارك الألماني) ومتغير تابع وهو حجم العجز في الميزان التجاري الأردني. باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (STATA) وتراوحت فترة الدراسة من عام (1990 - 2015). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها انخفاض حجم الصادرات من (1675) مليون دينار في عام (2003) إلى (2334) مليون دينار في عام (2004) أي بنسبة نمو (39.3%)، أما السلع المعاد تصديرها وهو ما يمثل ميزان المدفوعات فقد انخفضت من 209.5 مليون دينار في عام (2003) إلى (466.2) مليون دينار عام (2004). وارتفع العجز بالميزان التجاري في عام (2014) بنسبة (4.1%) بمقدار (6823.1) مليون دينار بالمقارنة بنفس الفترة في عام (2013). وكان إجمالي نسبة الصادرات الكلية الوطنية في فترة الدراسة كان يتراوح ما بين (11-21.5%) من الميزان التجاري، يعود لسبب أنه خلال أشهر (أب وتموز) ترتفع نسبة الصادرات الوطنية من (الفواكه والخضروات) إلى أعلى النسب في العام وتنخفض في بقية العام كتنوود إلى نسب تؤدي إلى عجز طبيعي في الميزان التجاري لقلّة المواد الصادرة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، العملات الأجنبية، ميزان المدفوعات.

المقدمة

من القواعد الهامة في أية عملية اقتصادية هو تحقيق اعظم الأرباح وخاصةً إذا كان العمل بأسعار الصرف والعملات الأجنبية، الهام وخاصةً في الدول النامية هو المحافظة على ميزان تجاري معتدل يحقق التوازن الاقتصادي للبلد. ما يمثله الميزان التجاري والعجز به هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، سعر الصرف وبالذات العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية يحتل فكر الاقتصاديين والمحللين الماليين، بالغالب يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع سعر سلعها ينتج عنه انخفاض نسبي في السلعة المستوردة لديها ينتج عنه زيادة الطلب المحلي عليها، لينتج بالمحصلة النهائية شكل من أشكال العجز في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها لينتج عن ذلك سياسات من شأنها معالجة الخلل الاقتصادي. ومن أجل تحليل أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني ومدى تأثير ذلك بسياسات الدولة الاقتصادية المالية، راجعين إلى عام (1989) وانهيار سعر صرف الدينار الأردني الذي أدى إلى حدوث إشكاليات لدى المواطنين والمستثمرين المحليين والخارجيين.

وبالتالي يصبح السؤال الرئيس في هذه الدراسة منصباً حول تأثير سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات.

* تم استلام البحث في سبتمبر 2016، وقبل للنشر في يناير 2017.

مشكلة الدراسة

إن وجود 4 عملات متداولة في الاقتصاد الأردني، وكل عملة تتبع دوله تختلف ظروفها الاقتصادية عن الأخرى. وبما أن الاقتصاد الأردني تابع ويتأثر بالتغيرات الحادثة في أسعار صرف العملات المتداولة فيه، فيمكن بالتالي التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني خلال 25 سنة.

وينبثق من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية هي:

- 1- هل يؤثر سعر الصرف الدينار على ميزان المدفوعات الأردني؟
- 2- ما أثر التغيرات في سعر صرف الدينار الأردني على العملات الأجنبية؟
- 3- هل توجد علاقة بين ميزان المدفوعات الأردني والميزان التجاري الأردني؟
- 4- ما هي آثار تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الأردني؟
- 5- ما هي آثار التغيرات في سعر الصرف على العملات المتداولة في المملكة الأردنية؟

أهمية البحث

يستمد هذه البحث أهميته من خلال:

- 1- بيان أشهر الآثار الاقتصادية لسعر صرف الدينار الأردني على ميزان المدفوعات الأجنبية.
- 2- توضيح مدى تأثير العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات.
- 3- بيان أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الأردني.

أهداف البحث

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف.
- 2- إيضاح مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الأردنية.
- 3- بيان أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الأردني.
- 4- توضيح العلاقة بين سعر الصرف والعملات الأجنبية.

فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنيه الاسترليني على حجم العجز في ميزان التجاري في المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفرنك الفرنسي على حجم العجز في ميزان التجاري في المملكة الأردنية الهاشمية.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للين الياباني على حجم العجز في ميزان التجاري في المملكة الأردنية الهاشمية.
- 4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمارك الألماني على حجم العجز في ميزان التجاري في المملكة الأردنية الهاشمية.

عينه الدراسة

تحتوي عينة الدراسة على العملات الأجنبية المتمثلة في (الجنية الاسترليني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني، والين الياباني).

منهجية الدراسة

للاوصول إلى أهداف الدراسة، سيتم اتباع أسلوبين من أساليب البحث العلمي. يتمثل الأسلوب الأول بالأسلوب النظري، والذي من خلاله سيعرض الباحث الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على أدبيات دراسات سابقة، والتعريف بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العملات الأجنبية (الجنية الاسترليني، والفرنك الفرنسي، والمارك ألماني، والين الياباني) مقارنة مع سعر صرف الدينار الأردني.

نموذج الدراسة

بالبدء يجب تصنيف المتغيرات إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، وهي على النحو التالي:

متغيرات مستقلة

حجم العجز في الميزان التجاري الأردني.

متغيرات تابعة

الفرنك الفرنسي. الين الياباني.

المارك الألماني. الجنيه الاسترليني.

ويمكن التعبير عن نموذج الدراسة بمعادلة الانحدار التالية:

$$T.A = \alpha^{\circ} + \beta_1 N.GBP + \beta_2 N.DEM + \beta_3 JBP + \beta_4 FRF + e_i$$

N.GBP: صافي التغير في سعر صرف الجنيه الاسترليني.

N.DEM: صافي التغير في سعر صرف المارك الألماني.

N.JBP: صافي التغير في سعر صرف الين الياباني.

N.FRF: صافي التغير في سعر صرف الفرنك الفرنسي.

β_1 : حساسية التغير في نسبة حجم العجز في الميزان التجاري الأردني بالنسبة لسعر صرف الجنيه الاسترليني.

β_2 : حساسية التغير في نسبة حجم العجز في الميزان التجاري الأردني بالنسبة لسعر صرف المارك الألماني.

β_3 : حساسية التغير في نسبة حجم العجز في الميزان التجاري الأردني بالنسبة لسعر صرف الين الياباني.

β_4 : حساسية التغير في نسبة حجم العجز في الميزان التجاري الأردني بالنسبة لسعر صرف الفرنك الفرنسي.

e_i : خطأ التقدير العشوائي.

مصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها

تم الحصول على البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة من إحصائيات البنك المركزي الأردني؛ لبيان أثر حجم العجز في الميزان التجاري الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات، كما تم الرجوع لقواعد البيانات والمكتبات للحصول على مقالات ودراسات تناولت الموضوع؛ لتغطية الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج (STATA) لتحليل النموذج العملي (Empirical Model) المستخدم في الدراسة، والاعتماد على البيانات المقطعية (Cross-Sectional Data)، حيث تم إجراء التحليلات الإحصائية التالية: الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) مثل الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والحد الأعلى والأدنى للقيم، كما تضمن النسب المئوية والتكرارات للمتغيرات الوهمية (Dummy Variable). وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Square - OLS) من أجل فحص العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة واختبار الفرضيات بناء على نموذج الدراسة. واختبار (F-Test) للتأكد من صلاحية وملاءمة بيانات الدراسة للنموذج المستخدم. واختبار (VIF Variance Inflation Factor) لفحص الارتباط بين متغيرات الدراسة والكشف عن مشكلة الارتباط الخطي (Multicollinearity)، ومقلوب (VIF) لفحص مستوى الدقة في تفسير النتائج. واختبار (Breusch-Pagan Test) للكشف عن مشكلة عدم تجانس معامل الخطأ أو البواقي (Heteroscedasticity) التي قد تتضمنها بيانات الدراسة عند اختبار الفرضية العدمية، حيث يتم قبول الفرضية العدمية إذا لم يكن لتوزيع (Ch^2) أي دلالة إحصائية.

الدراسات السابقة

دراسة نوري (2008)، حول أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2005)، وهدفت الدراسة إلى تأكيد فرضية وبالتالي الوقوف على أخطاء السياسات الاقتصادية المتخذة حينها، ومحاولة وضع الحلول لمعالجتها التي تمنع تكرارها من خلال تبني سياسات اقتصادية نقدية ومالية ومتوازنة تعمل بشكل متكامل لتعكس أداء اقتصادي ينعكس بالتالي بشكل إيجابي على تحقيق استقرار في سعر الصرف. وأوصت الدراسة أنه يتوجب على السلطات النقدية والمالية دراسة التجربة السابقة وتجاوز الأخطاء التي ارتكبتها السلطات النقدية والمالية على حد سواء وضرورة توحيد جهود السلطتين النقدية والمالية لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة من خلال الوسائل المتاحة. وكانت نتائج الدراسة وجود تأثير واضح للتضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة موضوع البحث وانخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي أثرت سلباً على معدل سعر الصرف صرف الدينار/ الدولار.

دراسة بربور (2008)، حول العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (2006-1985)، وهدفت إلى تحقيق استقرار أسعار السلع والخدمات وجذب الاستثمارات وزيادة حصة الدول من التجارة والخارجية مستخدماً في ذلك أسعار الصرف، إلا أن ذلك يؤدي أحياناً إلى نتائج عكسية، أو آثاراً غير مرغوبة قد تنتقل إلى التأثير على دالة الاستهلاك وأسعار الصرف من جهة وعلى ميزان المدفوعات من جهة أخرى. وأوصت الدراسة إلى التغيير في أسعار النفط، والتغيير في عرض النقد وأسعار الصرف الحقيقية مقارنة مع سعر صرف الدولار الأمريكي والرقم القياسي لأسعار تجارة الجملة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين. وكانت نتائج الدراسة أثر انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار المحلية متضمنة العديد من المتغيرات والعوامل المؤثرة في هذه العلاقة، بالإضافة إلى تنوع طرق التحليل المستخدمة بين استخدام طريقة المربعات الصغرى والمعادلات الفردية واستخدام تحليل الاتجاهي (var).

دراسة زاهر (2012)، حول تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني من (1994-2010)، وهدفت الدراسة إلى توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف، وإيضاح مدى تأثير سعر الصرف على الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية، وتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والتضخم. وأوصت الدراسة إلى ضرورة عمل السلطة الفلسطينية على ترتيبات إصدار العملة وذلك لتفادي خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم إصدار تلك العملة والناتج عن تقلبات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية. وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلاً من الناتج المحلي والإجمالي وإجمالي الصادرات والواردات.

دراسة المومني (2012)، حول أثر تذبذب أسعار صرف الدينار الأردني على قيم أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات في أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات الناجمة عن تذبذب أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، وعلى اتجاه التغيرات في أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات، وطبيعة اتجاه العلاقة مع التغيرات في أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية في أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات. وأوصت الدراسة ضرورة العمل على زيادة استقرار قيمة الدينار الأردني ودعمه، بما يعزز الثقة بالاقتصاد بشكل عام، وتقليل اعتماد الاقتصاد الأردني على الاستيراد من الدول التي تؤثر ارتفاع أسعار صرف الدينار الأردني مقابل عملتها سلباً على قيم الأسهم وحجم التداول في سوق عمان المالي. وكانت نتائج الدراسة أن سعر صرف الدينار الأردني مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية تأثر كثيراً بالتذبذب، مما يعني أن ربط الدينار الأردني بالعملات الأجنبية يؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني، وأن أسعار أسهم الشركات بالعملات الأجنبية يؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني، وأن الشركات المساهمة في قطاع الخدمات تتأثر بأسعار صرف الدينار الأردني مقابل عملات الدول التي تشهد حركته تجاريه خدمية نشطة ما بينها وبين الأردن، مثل دول منطقة اليورو واليابان. ويعتمد الاقتصاد الأردني على الاستيراد من هذه الدول بنسبه تصل لـ (40%).

دراسة الحسامي (2013)، حول أن سياسة سعر الصرف الثابت ناجعة وتلائم الاقتصاد الأردني، وذلك من خلال التركيز على تقوية الاحتياطات الأجنبية، إضافة إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تعمل من جانب، وإلى تراكم عملات أجنبية وتقوية القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الأردني من جانب آخر، والذي يترتب عليه تحسناً في ميزان المدفوعات، وازدياد النمو الاقتصادي وعليه تقوية الأساس للانتقال إلى نظام سعر صرف حركه خطوة مستقبلية. وأوصت الدراسة أن رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك سجل نموًا ضعيفاً خلال عام (2009) بلغ (2،1%) مع (15،5%) و(7،17%) خلال (2007) و(2008) على التوالي، وجاء الانخفاض نتيجة التأثير بالأزمة المالية العالمية من جانب وإحجام البنوك الأردنية عن منح تسهيلات من خلال الإبقاء على أسعار فائدة مرتفعة على القروض، واستثمار السيولة الفائضة لدى البنك المركزي من جانب آخر. وكانت نتائج الدراسة أن هناك كفاءة نسبية في إجراءات السياسة النقدية (جانب أسعار الفائدة)، وذلك بالتأثير على المتغيرات النقدية التي تتكون من أسعار الفائدة في السوق المصرفي، التي تؤثر بدورها على معدل التضخم ومستوى الإنتاج.

التعليق على الدراسات السابقة

مما لا شك فيه، أن أسعار الصرف في اقتصادات البلدان النامية والمتطورة لها آثاراً مهمة جداً على البيئة الاقتصادية. فالتركيز على العملة الخاصة للبلد مهم جداً خاصة في العلاقات التجارية الداخلية. وتظهر ضرورتها في العلاقات المالية بين الدول والشركات العالمية. فالتركيز في الدراسات السابقة كان على تأثير ميزان المدفوعات الأردنية خلال فترة معينة.

ما تتميز به هذه الدراسة

تميزت هذه الدراسة عن غيرها، كونها تناولت موضوع مهم جداً متعلق بميزان المدفوعات وأثر أسعار الصرف عليه. وحسب علم الباحث لم تتطرق أية دراسة إلى تناول أسعار صرف العملات التالية (الفرنك الفرنسي، والجنيه الاسترليني، والمارك الألماني، والين الياباني) مع سعر صرف الدينار الأردني.

التعريفات الإجرائية

- 1- الين الياباني: عملة اليابان الرسمية. وقيمة الين منخفضة نسبياً مقارنة بالدولار الأمريكي والعملات الأخرى، وهذا يحسن من ترتيب البلاد اقتصادياً ويجعل منافسه اليابان داخل السوق العالمية ممكنة وبتكلفه ليست باهظة، في ديسمبر (2010) أصبح الدولار الأمريكي يعادل (83) ينًا يابانيًا واليورو الأوروبي (111) ينًا يابانيًا.
- 2- المارك الألماني: كان العملة الرسمية لألمانيا الغربية منذ (1948) إلى أن توحدت ألمانيا عام (1990) ثم أصبح العملة الرسمية لألمانيا الموحدة من (1990) إلى أن اعتمد اليورو عملة رسمية في (2002). وكان المارك قد ظهر في 1948 عندما كانت ألمانيا تحت احتلال الحلفاء بدلاً من رايب مارك الألماني. وفي (1998) أعلن البنك المركزي الأوروبي تثبيت سعر صرف اليورو مقابل المارك الألماني عند (1.95583) مارك وكان المارك تعتبر رابع أكبر عملة احتياط.
- 3- الفرنك الفرنسي: عملة فرنسا الرسمية حتى (1999) وفي أول يوم لعام (1999) وُلدت عمله اليورو رسمياً. واعتباراً

- من الرابع منه كان (80%) من العملة المتداولة في الدول الداخلة في منطقة اليورو هي العملة الموحدة للدفع بين البنوك وقروض الدولة، وكذلك أسعار الأسهم والادخارات باليورو، وقد بات ممكناً الدفع في عمليات الشراء بعمله اليورو بواسطة الشيكات. وخرج الفرنك من التداول في (2001) وتم استبداله نهائياً باليورو.
- 4- الجنيه الاسترليني: العملة المتداولة في المملكة المتحدة، وتختلف عن (الجينية القديم) الذي كان مستخدماً بجانب الباوند منذ قرون. ويعتبر الجنية الاسترليني ثالث أكبر احتياطي عملة في العالم بعد الدولار الأمريكي واليورو، وهو رابع عمله تداولاً في سوق الصرف الأجنبي المسمى فوركس بعد الدولار، واليورو، والين.
- 5- الدينار الأردني: العملة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، ويصدرها البنك المركزي الأردني. يقسم إلى (1000) فلس أو (100) قرش. ويوجد الدينار بشكل ورقي للفئات (1/5/10/20/50) دينار. ويتوفر أشكال معدنية للعملة بقيمة (0,25/0,5) دينار و(100,50,25,10,5) فلسات. ويُعتبر سعر الدينار بشكل عام ثابت مقابل الدولار.
- 6- ميزان المدفوعات الأجنبية: ورد تعريف ميزان المدفوعات الأجنبية في (مراجع ميزان المدفوعات) الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يأخذ أسلوب منهجي منظم بما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.

صندوق النقد الدولي / مرجع ميزان المدفوعات - واشنطن (1996)

- 1- ميزان المدفوعات: هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دوله معينه والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في الخارج خلال فتره معينه (تم الاتفاق على تحديدها بسنه).
- 2- سعر الصرف: تحظى آلية سعر الصرف بأهمية بالغه، كونها نقطه مركزيه في الاقتصاد المالي الدولي. ويكمن دورها في التسوية التي تجرئها على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة وتعده، وخاصة في الدول العظمى والمتقدمة، وكما إنها الأساس الذي يتم الاستناد إليه في مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى قيمة العملة النقدية في دوله ما بالنسبة لدوله أخرى أجنبية.
- 3- الميزان التجاري: هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما بين قيمة الصادرات. والميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته، أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة أو إجمالي الواردات أو الصادرات.
- 4- العملة الأجنبية: يعتبر سوق العملات الأجنبية من أكبر الأسواق وأكثرها سيولة في العالم. بحسب المسح الموثوق به الذي يجريه البنك المركزي كل 3 سنوات من مصرف التسويات الدولية في بازل في إبريل (2007)، فإن متوسط رقم المبيعات (3.2) تريليون دولار أمريكي، وتشير الأدلة إلى أن السوق مازال في توسع، وبلغ نصيب سوق النقد الحالي حوالي ثلث نشاط سوق العملات الأجنبية. ومن السهل فهم العملات الأجنبية عندما يتبين أن العملة عبارة عن سلعة تتغير قيمتها في مقابل العملات الأخرى كما هو الحال بالنسبة للأصول الأخرى مثل الذهب والنفط.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة، وعينتها، والأداة المستخدمة وإجراءات بنائها وتطويرها، والخطوات اللازمة لتحقيق صدقها وثباتها، والطرائق الإحصائية المستخدمة للوصول إلى معرفة نتائج الدراسة.

الأساليب الإحصائية

استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها المستقاة من الرزمة الإحصائية (SPSS)، وبالتالي سوف يتم استعمال الاختبارات التالية: اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باستخدام (One – Sample Kolmogorov Test). ومصنوفة معاملات الارتباط "بيرسون" لاختبار استقلالية المتغيرات المستقلة. والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار صلاحية نموذج الدراسة ومعنوية تأثير المتغير المستقل على التابع.

عرض النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها بعد تحليل بيانات أداة الدراسة، وسيتم الكشف عن دلالات الفروق لمتغيرات الدراسة، ومعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، من خلال الإجابة عن فرضيات الدراسة.

اختبار الفرضيات

للإجابة عن هذه الفرضيات، قام الباحث باستخدام اختبار الانحدار. ولإستخدام الانحدار المتعدد، قام الباحث بعمل الاختبارات القبلية التالية للتأكد من مدى صحة استخدام نموذج الانحدار البسيط، كما هو مبين على النحو التالي:

أولاً- الإحصاء الوصفي

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، كما هو مبين في جدول (1):

جدول رقم (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

السنة	حجم العجزي في الميزان التجاري الأردني بالملليون	المارك الألماني	الجنيه الاسترليني	الين الياباني	الفرنك الفرنسي
1990 Mean N Std.Dev.	982.25 25 442589.25	2.17	0.956	148.8	6.40
1991 MEAN N Std.Dev	999.250 25 458569.36	2.18	0.957	148.9	6.50
MEAN1992 N Std.Dev	1025.065 25 472536.25	2.19	0.958	149.0	6.60
1993 MEAN N Std.Dev	1125.36 25 497299.99	2.20	0.959	149.1	6.70
1994 MEAN N Std.Dev	1198.365 25 493658.36	2.21	0.960	149.2	6.80
1995 MEAN N Std.Dev	1365.367 25 493679.36	2.22	0.961	149.3	6.90
1996 MEAN N Std.Dev	1485.255 25 506598.365	2.23	0.962	149.4	7.00
1997 MEAN N Std.Dev	1589.369 25 510589.30	2.24	0.963	149.5	7.10
1998 MEAN N Std.Dev	1709.125 25 555063.36	2.25	0.964	149.6	7.20
2000 MEAN N Std.Dev	1732.362 25 569396.36	2.26	0.965	149.7	7.30
2001 MEAN N Std.Dev	1887.100 25 570896.36	2.27	0.966	149.8	7.40

السنة	حجم العجز في الميزان التجاري الأردني بالمليون	المارك الألماني	الجنيه الاسترليني	الين الياباني	الفرنك الفرنسي
2002	2962.600	2.28	0.967	149.9	7.50
MEAN	25				
N	586588.360				
Std.Dev					
2003	2997.800	2.29	0.968	150.0	7.60
MEAN	25				
N	598688.50				
Std.Dev					
2004	3015.369	2.30	0.969	150.1	7.70
MEAN	25				
N	602565.36				
Std.Dev					
2005	2863.33	2.31	0.970	150.2	7.80
MEAN	25				
N	583932.36				
Std.Dev					
2006	2958.328	2.32	0.971	150.3	7.90
MEAN	25				
N	598703.98				
Std.Dev					
2007	3589.710	2.33	0.972	150.4	8.00
MEAN	25				
N	603679.36				
Std.Dev					
2008	3967.18	2.34	0.973	150.5	8.01
MEAN	25				
N	630679.825				
Std.Dev					
2009	4728.964	2.35	0.974	150.6	8.02
MEAN	25				
N	698758.55				
Std.Dev					
2010	4873.854	2.36	0.975	150.7	8.03
MEAN	25				
N	686589.36				
Std.Dev					
2011	5378.897	2.37	0.976	150.8	8.044
MEAN	25				
N	702583.368				
Std.Dev					
2012	5896.780	2.38		150.9	8.05
MEAN	25				
N	710597.75				
Std.Dev					
2013	6280.75	2.39	.977	151.06	8.06
MEAN	25				
N	720549.25				
Std.Dev					
2014	6453.7	2.40	.978	151.16	8.07
MEAN	25				
N	775955.018				
Std.Dev					
2015	6823.105	2.41	0.9787	151.2676	8.08
MEAN	25				
N	397				
Std.Dev					

يتبين من الجدول السابق، ما يلي:

- أن هناك ارتفاعاً ملاحظاً في حجم العجز في الميزان التجاري للأعوام (1990-2015).
- أن هناك ارتفاعاً ملاحظاً في حجم العجز التجاري خلال السنوات الخمس الأخيرة بنسبة (27.3%).
- أن أسعار صرف العملات (الفرنك والين والمارك والجنيه) مقابل الدينار الأردني مقابل فترة الدراسة كلها.
- أن أسعار الصرف قلت بنسبه ثابتة، وبسبب قلة البيانات المتوافرة عن أسعار الصرف لجزء كبير من فترة الدراسة تم اعتماد نموذج القيمة المتناقصة لاختبار سعر صرف ثابت.

- كما يوضح مقدار العجز في الميزانية وبناءً على نموذج فيبر في اختبار أسعار الصرف فإن التجارة بالعملة الفرنسية تسهم في تدني العجز في الميزانية، وأن استخدام التجارة والتبادل الاقتصادي بالعملة الألمانية يسهم في تصاعد الميزانية بسبب ارتفاع سعر الصرف مقابل الدينار الأردني.
- أن أفضل عملية تصدير تكون للدول التي تتعامل بالين الياباني، كون سعر صرفه مناسب جداً للدينار، ويقلل من حجم العجز، وبالتالي يزيد ميزان المدفوعات، وبالعكس تماماً فإن استخدام العملة الأسترالية في عمليات التصدير يسهم بشكل حاد في زيادة العجز وتقليل ميزان المدفوعات، والسبب هو تذبذب سعر الصرف (الجنيه) وعدم استقراره.

ثانياً- اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة (Normality)

يبين الجدول التالي قيم مستويات الدلالة للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، فقد ظهرت أن جميع المتغيرات لم تتوزع توزيعاً طبيعياً تبعاً لاختبار (Kolmogorov-Smirnova) حيث بلغت معظم مستويات الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وهي غير دالة إحصائياً مما يفيد أن توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً، وكما يلي:

جدول رقم (2)

التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة باستخدام Kolmogorov-Smirnov One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		حجم العجز في الميزان التجاري	المارك الالمانى	الجنيه الاسترلينى	الفرنك الفرنسى	الين اليابانى
N		25	25	25	25	25
Normal Parameter	Meen (Exp.)	228315.01	9472.5449	10319.798	1559.8915	1553.9832
	(Imp)	472799.20	37192.00384	37390.025	17901.22854	19200.3398
	Std. Dev.	0.325	0.337	0.355	0.348	0.342
Kolmogorov-Smirnova		3.940	4.108	4.454	4.141	4.122
Asymp.Sig (2.tailed)		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

a: Test distribution is Normal.

b: Calculated from data.

يظهر الجدول السابق أن معظم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05) وهي غير دالة إحصائياً مما يفيد أن البيانات قد توزعت توزيعاً طبيعياً، وبذلك سيتم استخدام الاختبارات المعملية للإجابة على الفرضيات المتعلقة بالدراسة، مثل اختبار تحليل الانحدار المتعدد، كذلك فقد أشارت نتائج الاختبار إلى صلاحية البيانات لإجراء مثل هذه الدراسة.

ثالثاً- مصفوفة الارتباط

قام الباحث باستخراج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وكما هو مبين في الآتي:

جدول رقم (3)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

	حجم العجز في الميزان التجاري الاردني	المارك الالمانى	الجنيه الاسترلينى	الفرنك الفرنسى	الين اليابانى
Pearson correlation	1.	0.446	.432**	-.243**	-.046
Sig. (2-talled)	.000	0.012	.000	003.	.587
N	25	25	25	25	25
حجم العجز في الميزان التجاري الاردني					
Pearson correlation	.432**	.428**	1	-.432**	-.448**
Sig. (2-talled)	.000	.000	.000	.000	.000
N	25	25	25	25	25
المارك الالمانى					

	حجم العجز في الميزان التجاري الأردني	المارك الألماني	الجنيه الاسترليني	الفرنك الفرنسي	الين الياباني
Pearson correlation	-.243**	-.445**	-.432**	.1	-.106
Sig. (2-tailed)	.003	0.002	.000	.206	.206
N	25	25	25	25	25
الجنيه الاسترليني					
Pearson correlation	-.046	0.449	-.448**	-.106	.1
Sig. (2-tailed)	.587	.000	.000	.206	.206
N	25	25	25	25	25
الفرنك الفرنسي					
Pearson correlation	0.044	0.441	-0.445	0.447	0.208
Sig. (2-tailed)	0.585	0.000	0.000	0.208	0.008
N	25	25	25	25	25
الين الياباني					

**correlation is significant at Q01level (2-tailed)

يتبين من الجدول السابق أن هناك ارتباطاً بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة. حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.04--0.432). كذلك فإن معاملات الارتباط هي ارتباطات موجبة وآل آخر سلبي.

رابعاً- اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار البسيط

أ- اختبار الفرضية الرئيسية:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لأثر حجم العجز في الميزان التجاري للأعوام (1995-2015) على الجنيه الاسترليني.

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لأثر حجم العجز في الميزان التجاري للأعوام (1990-2015) على الفرنك الفرنسي.

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لأثر حجم العجز في الميزان التجاري للأعوام (1990-2015) على المارك الألماني.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بعمل بتحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة على إجمالي الأصول، وكما هو مبين في الجداول الآتية:

جدول رقم (4)

الارتباط ومعامل التحديد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Error estimated	Change Statistics				
					Square change	Change	df1	df2	g. F change
1	.461 ^a	.212	.195	94.4663	.212	12.311	3	137	.000

a. Predictors: (Constant), الجنيه الاسترليني، المارك الألماني، الين الياباني، الفرنك السويسري.

b. Dependent Variable: حجم العجز في الميزان التجاري الأردني

يبين الجدول السابق معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد بلغ معامل الارتباط (0.46) وتعتبر هذه العلاقة متوسطة وإيجابية، وبلغ معامل التحديد (R^2) (0.21) أي أن ما قيمته (21%) من التغيرات في حجم العجز في الميزان التجاري ناتجة من صافي التغير في سعر الصرف للجنيه الاسترليني، والفرنك الفرنسي، والين الياباني، والمارك الألماني.

كما قام الباحث باستخراج تحليل التباين الأحادي لأثر معنوية الانحدار لمتغير وكما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (5)

اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) معنوية نموذج الانحدار^b ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	7E+012	3	2.185E+012	12.311	.000 ^a
Residual	2E+013	137	1.775E+011		
Total	3E+013	140			

a. Predictors: (Constant), الفرنك السويسري، الين الياباني، المارك الألماني، الجنيه الاسترليني

b. Dependent Variable: حجم العجز في الميزان التجاري الأردني

يتضح من الجداول السابق أن قيمة (F) بلغت (12.3) بمستوى دلالة (Sig) بلغ (0.00) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي وجود علاقة ارتباطية تأثيرية لصافي التغيير في سعر صرف العملات (الين، والفرنك، والمارك، والاسترليني) على حجم العجز في الميزان التجاري للأعوام (1990-2015). كذلك استخرج الباحث قيمة «ت» ومستوى الدلالة لأثر صافي التغيير في العملات (الين، والفرنك، والمارك، والاسترليني) على حجم العجز في الميزان التجاري للأعوام (1990-2015)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

أثر المتغير المستقل على المتغير التابع باستخراج اختبارات^a Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	157471.0	7729.962		4.174	.000		
مارك الألماني	6.356	1.247	.517	5.095	.000	.559	1.790
ين الياباني	8.298	1.298	.016	5.003	.008	.585	1.852
فرنك سويسري	.081	1.133	.007	.072	.943	.690	1.449
جنيه استرليني	4.860	2.395	.186	2.029	.044	.681	1.468

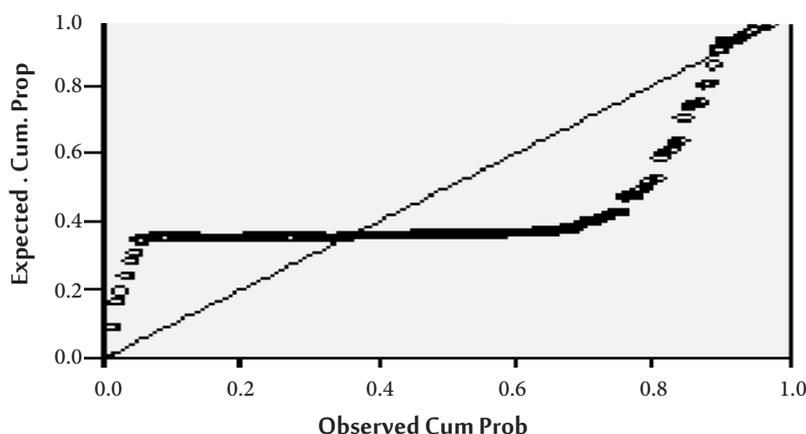
b. Dependent Variable: حجم العجز في الميزان التجاري الأردني

يبين الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية وصلت لمستوى الأثر للمتغير المستقل صافي التغيير في الفرنك على حجم العجز في الميزان التجاري، كذلك وجود أثر ذات دلالة إحصائية لصافي التغيير في الين على حجم العجز في الميزان التجاري حيث بلغت قيمة «ت» (2.02) بمستوى دلالة (0.044)، بينما لم يظهر وجود أثر ذات دلالة إحصائية لصافي التغيير في المارك على حجم عجز الميزان التجاري، حيث بلغت قيمة «ت» (0.07)، بمستوى دلالة (0.946).

كما قام الباحث بتمثيل العلاقة التأثيرية كما هو مبين في الشكل الآتي:

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

Dependent Variable: حجم العجز في الميزان التجاري الأردني



ارتفع عجز الميزان التجاري من (1887.1) مليون دينار عام (2003) إلى (2962.6) مليون دينار عام (2004)، بنسبة نمو (57%)، ولم يسبق للأردن أن حقق مثل هذه النسبة أو أعلى منها إلا في (1990) بعد الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعرض إليها في (1989) حينما ارتفع هذا العجز من (585.3) مليون دينار في (1989) إلى (1008.6) مليون دينار في (1990)، أي بزيادة (72%) بين (2000) و(2004) مبلغ (15) مليار دولار.

النتائج

- 1- انخفاض حجم الصادرات من (1675) مليون دينار في عام (2003) إلى (2334) مليون دينار في عام (2004) أي بنسبة نمو (39.3%)، أما السلع المعاد تصديرها وهو ما يمثل ميزان المدفوعات، فقد انخفضت من (509.0) مليون دينار في عام (2003) إلى (466.2) مليون دينار عام (2004).
- 2- ارتفاع العجز بالميزان التجاري في عام (2014) بنسبة (4.1%) بمقدار (6823.1) مليون دينار بالمقارنة بنفس الفترة من عام (2013).
- 3- إجمالي نسبة الصادرات الكلية الوطنية في فترة الدراسة كان يتراوح ما بين (11-21.5%) من الميزان التجاري، ويعود السبب إلى إنه خلال أشهر (أب وتموز) ترتفع نسبة الصادرات من (الفواكه والخضروات) إلى أعلى النسب في العام وتنخفض في بقية العام لتعود إلى نسب تؤدي إلى عجز غير طبيعي في الميزان التجاري لقلّة المواد الصادرة.
- 4- يتأثر ميزان المدفوعات بالتبادل التجاري مع الفرنك الفرنسي والين الياباني ويتأثر تأثراً ملاحظاً وإيجابياً يؤدي للزيادة في ميزان المدفوعات وتقليل حجم العجز في الميزان التجاري.
- 5- يتأثر ميزان المدفوعات بشكل سلبي وضار بالميزان التجاري لينتج عنه عجز إذا تم التعامل بالجنيه الاسترليني والمارك الألماني.

التوصيات

- 1- تخفيف المستوردات للمملكة الأردنية الهاشمية لاسيما مواد النفط والخام.
- 2- زيادة قيمة الصادرات الوطنية (المحلية).
- 3- العمل على دراسة النظام الاقتصادي للدولة التي سيتم التعامل معها وفق خطط استراتيجيات واضحة من شأنها تقليل مخاطر أسعار الصرف.
- 4- زيادة الشراكة في التجارة الخارجية (المناطق الحرة) خاصة دول الجوار والشرق الاوسط.
- 5- العمل على تكوين وإنشاء بيئة استثمارية نموذجية لها مقدرة على جذب قواعد صناعية استثمارية من شأنها ضخ السوق بالمنتجات المحلية لرفع عملة الاقتصاد وتحسين ميزان المدفوعات.
- 6- تحقيق فائض بالميزان التجاري باستخدام قواعد وآليات استثمارية ناجحة وراسخة تؤدي إلى تراكم العمل من أجل ثورة مالية هائلة مثل (فرنسا وهونج كونج وتايوان وسنغافورة) وغيرها من دول العالم التي يمر ميزانها التجاري بعجز، ويجب دراسة آليات عمل هذه الدول والاستفادة من تجاربها.

المراجع

مراجع باللغة العربية

- أمين، هجير عدنان زكي. (2008). *الاقتصاد الدولي*. دمشق، سوريا: دار الفكر.
- البعلبكي، منير. (1991). *الميزان التجاري*. موسوعة المورد، موسوعة شبكة المعرفة الريفية.
- الحسامي، نائل. (2013). *سياسة سعر الصرف الثابت ناجعة وتلائم الاقتصاد الأردني*. عمان، الأردن: الجامعة الأردنية.
- المومني، غازي. (2012). *أثر تدنّب أسعار صرف الدينار الأردني على قيم أسهم الشركات المساهمة في قطاع الخدمات*. السلط، الأردن: جامعة البلقاء التطبيقية.
- بربور، مشهور. (2008). *العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2005)*. عمان، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- عبد الرحيم، زاهر. (2012). *تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني*. غزة: فلسطين: جامعه الأزهر.
- نوري، صباح. (2008). *أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للدينار العراقي للمدة (1990-2005)*. بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، معهد الإدارة الرصافة.

The Impact of the Jordanian Dinar Exchange Rate with Foreign Currencies on The Jordanian Balance of Payments for the Period (1990 - 2015)

Dr.Ghazi Abdulmajeed Alrgaibat

Associated Professor

Dr.Ahmad Salem Alkhazali

Assistant Professor

Faculty Financial and Business Administration

Al Al-Bayt University

The Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

This study aimed to clarify the types of policies and theories of the exchange rate and to clarify the impact of the exchange rate on the balance of the Jordanian payments and demonstrate the impact of exchange rate change on commercial Jordanian balance and clarify the relationship between the exchange and the exchange rate using several independent variables, namely, (the French franc and the pound sterling and the Japanese yen and the German mark) the dependent variable, a deficit in Jordan's balance of trade volume. Using statistical analysis software (STATA) and ranged study period than a year (1990-2015). To achieve the objectives of the study to find out the impact of the trade deficit on the balance of payments, then analyzing the practical form (Empirical Model) that based on cross-sectional data (cross-sectional data), where it was performing the following statistical analyzes: Descriptive statistics (descriptive statistics), such as the arithmetic mean, standard deviation, maximum and minimum values, also included the percentages and duplicates variables phantom (variable placebo). Multiple regression analysis (multiple regression analysis), using ordinary least squares method (Ordinary Least Square (OLS)) in order to examine the impact of independent variables on dependent variable by test hypotheses that based on the study model. examination (F- test) to check the validity of the appropriate extent of the study data. Test (((VIF variance inflation factor) to examine the link between the variables of the study and disclose the problem of linear correlation (linear multiple), also inverted (VIF) to check the accuracy of the interpretation of the results level. Test (Breusch- Pagan test) to detect the problem of heterogeneity of error or residuum coefficient (heterogeneity) that may be included in the study data when testing the hypothesis, where they are to accept the premise if you do not distribute (CH2) any statistical significance.

The study found several results were notably lower export volume of 1675 million dinars in (2003) to (2334) million dinars in (2004), a rate of 39.3% growth, while the re-exported goods which represents the balance of payments declined from (209.5) million dinars in (2003) to (466.2) million dinars in (2004). the balance of trade deficit in (2014) rose by (4.1%) by (6823.1) million dinars compared with the same period in (2013). the total percentage of the national total exports in the period of study was ranges from (11- 21.5%) of the trade balance,

Key words: Exchange Rate, Foreign Currency, Balance of Payments